

بريطانيا وممتلكاتها الحرة

للأستاذ عيد الفتاح البارودي



لا تزال شركات الأنباء العالمية توافينا بآراء غريبة لسانة البلدان التي تسمى ممتلكات بريطانيا الحرة (Dominions) حول المسائل السياسية الكبرى . ووجه النراية - ولو في أذهاننا وتصوراتنا - هو أن وجهة نظرهم لا تتقيد مطلقاً بوجهة نظر ساسة إنجلترا ذاتها ، أى قد تختلف معها ، وهذا مما قد يتناق منطقياً مع مجرد تبعيتها لها . لذلك يبدو من المهم لنا ونحن في فترة تضج سياسى أن نلقى بعض الضوء على النظام البرلماني في الأمبراطورية البريطانية من هذه الناحية :

من المصطلح عليه أن النظام البرلماني البريطاني من أكثر نظم الحكم السائدة الآن نجاحاً بدليل أنه في خلال الثلاثة قرون الأخيرة لم يحدث أى انقلاب برلماني في الامبراطورية الشاسعة الأجزاء ، بينما حدثت انقلابات كثيرة ، بل ثورات دموية أحياناً في كثير من أقطار العالم ، ومن بينها أقطار منيرة المساحة والممتلكات والشعوب . ولا شك أن معظم هذا النجاح راجع إلى الصلات السليمة الوثيقة بين بريطانيا وممتلكاتها الحرة لسبيين بسطين :

الأول : أن شعوب هذه الممتلكات تمت غالباً إلى أصل بريطاني ، ولذا تهدف بالفطرة لتروض واحد هو الصالح الإمبراطورى العام .

والثاني : أن إنجلترا تفهم معنى حرية الرأى بين شعوبها ، فأناحت لها حكومات نياية لا تقل قوة وقيمة وممارسة عن حكومة الدولة ، وتشرف عليها جمعيات عمومية منتخبة على هيئة برلمانات تشبه مجلس العموم كذلك ، وتقوم بأعمال مماثلة لأعماله ولها وسائلها الخاصة وأغراضها وذاتيتها المستقلة عنه ، ولا ترتبط معه إلا بعلاقات استشارية متبادلة .

غاية ما في الأمر أن هذه العلاقات وطيدة ومحترمة ، وأهم من ذلك أنهم يعملون جميعاً على رعايتها وصيانتها وتنميتها بإخلاص لا حد له .

وليس أدل على ذلك من أنهم - تحقيقاً لهذا - أنشأوا لجنة دأمة تمثل كل أطراف المملكة المتحدة اسمها الجمعية البرلمانية الامبراطورية (The Empire Parliament Association) تسير طبقاً للأئحة عامة (The Statute of Westminster) :

وهي المرجع الوحيد لكل ما يتصل بالممتلكات الحرة . ومن الغريب أن هذه الأئحة التي تنظم الروابط بين وحدات الأمبراطورية ليس لديها القوة التنفيذية التي تجيز أى وحدة منها على عدم الانفصال عن الأمبراطورية إذا رغبت في ذلك ! ومع هذا لم تتولد مثل هذه الرغبة بشكل جدى حاسم في أى جزء من الأجزاء ، لا لشيء إلا لأن الأئحة أولاً تتجنب كل ما يعارض مع مبدأ المساواة التامة بين الجميع . وثانياً توجه المجموعة بأكلها توجيهاً عاماً مركزاً حول الضرورات فقط ، ولا شأن لها بالتفاصيل التي قد يتشعب منها خلاف ما . وهذا هو السبب في

أن كل جزء من أجزاء الممتلكات الحرة يخضع لنفوذ هيئة خاصة به تدير شؤونه وحدها كاتحاد أمريكا الشمالية في كندا والاتحاد الاسترالي العام في استراليا ، وهكذا في جنوب أفريقيا ونيوزيلندا أكثر من هذا ، فإنه عند وضع « الأئحة » أصرت كل وحدة على إثبات رغبتها في الاحتفاظ دائماً بحقوقها كقوة خارجية تكاد تكون أجنبية لا يربطها بالتاج إلا حق الولاء . وإذن لا نستغرب حين نعلم أن كل ما يربط بين نيوزيلندا وبين الأمبراطورية مثلاً اتفاقية تسمى (The Merchant Shipping Agreement) لتنظيم الملاحة التجارية لا غير . وهكذا في باثر الأجزاء ، لكل جزء رابطة خاصة به على حدة .

ويحسن هنا أن ننوه بأن كثيراً من البريطانيين حاولوا إدماج هذه المجموعات في « بريطانيا الأم » ، أو ما يطلقون عليه (The Mother Country) ، وكانت أهم محاولة عملية في عام ١٩١٠ عندما ألقى المستر إمري محاضرة خاصة بذلك على مسمع من ممثلي الجمعية الامبراطورية الملكية (The Royal Empire Society) ودعا إلى الاتحاد الشامل من جميع الوجوه ، واتهمز فرصة حفلات الترويج التي كانت تقام في ذلك الحين ، وطالب بتمثيل البرلمانات الحرة فيها تمثيلاً له صيغة رسمية ، وفعلاً حظيت دعوته بنجاح يذكر كان من نتائجه عقب ذلك إنشاء لجنة تنسيق